الأمم المتحدة

A/74/522

الجمعية العامة

Distr.: General
4 November 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٣٩ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرِّفني أن أحيل إليكم طيه البيانَ الختامي الصادر عن المنتدى السادس عشر لمنظمات المجتمع المدني الكوبي لمناهضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهو البيان الذي اعتُمد في هافانا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال.

(*توقيع*) آنا سيلفيا **رودريغيز أباسكال**
السفيرة
نائبة الممثلة الدائمة
القائمة بالأعمال بالنيابة

141119 071119 19-19070 (A)4

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

البيان الختامي الصادر عن المنتدى السادس عشر لمنظمات المجتمع المدني الكوبي لمناهضة الحصار

هافانا، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

نحن، ممثلو منظمات المجتمع المدني الكوبي، بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية الكائنة في كوبا والجهات الفاعلة والمنظمات العاملة على الصعيد الاجتماعي والمؤسسات الدينية والشقيقة والوطنية، المجتمعون لحضور المنتدى السادس عشر لمنظمات المجتمع المدني الكوبي لمناهضة الحصار، اتفقنا على ما يلي:

- إعادة التأكيد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الكوبي هو العائق الرئيسي الذي يعترض تحقيق التنمية الاقتصادية لبلدنا، فهو عقبة تحول دون الوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتؤثر سلباً على عمل منظمات المجتمع المدني.

- تكرار المطالبة ضد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تماديها في انتهاج سياسة الإبادة الجماعية هذه التي تسببت في إلحاق أضرار إنسانية واقتصادية كبيرة بالشعب الكوبي، قُدِّرت قيمتها بأكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ ٨٤٣ ١٣٨ دولار، بالأسعار الحالية، وذلك طيلة سنوات تطبيقها التي تناهز ٦٠ عاماً.

- الإعراب عن رفضنا التام لتطبيق قانون هيلمز – بيرتون، وهو تشريع وحشي يُتخذ أداةً للإكراه السياسي، ينص على إجراءات للضغط الاقتصادي الذي يمس بسيادة كوبا وبلدان ثالثة، ويسعى إلى إدامة أجواء العداء بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية وحرمان الأمة الكوبية من الحق في الاستقلال وتقرير المصير.

- الإعراب عن الإدانة الشديدة لتكثيف الحصار، في المجالين التجاري والمالي، بما في ذلك المضايقة التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة على ناقلات النفط التي تحمل الوقود إلى كوبا، والمطالبة بالسماح بحرية الوصول إلى أراضينا.

- تكرار تأكيد أن الحصار يشكّل انتهاكا جسيما وسافرا ومنهجيا لحقوق الإنسان الواجبة للكوبيين كافة وأنه يرقى إلى مرتبة أعمال الإبادة الجماعية وفقا لأحكام اتفاقية عام ١٩٤٨ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وعملٍ من أعمال الحرب بموجب أحكام اتفاقية لندن لعام ١٩٠٥.

- إعادة تأكيد حق الشعب الكوبي في السلام وتقرير مصيره من أجل إرساء نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في شؤونه، والإعراب عن قرارنا مواصلة بناء أمة اشتراكية شاملة للجميع، تشاركية، مستقلة، وذات سيادة، تتمتع بالرخاء وتتوافر لها مقومات البقاء، دون التخلي عن مبادئنا.

- مناشدة مواطني الولايات المتحدة والمنظمات المناظِرة لنا في الولايات المتحدة وفي سائر أنحاء العالم، على مواصلة دعمهم للشعب الكوبي، من أجل إنهاء هذه السياسة غير المنصفة التي عفا عليها الزمن، والتي تضر أيضا بالتطور الطبيعي للعلاقات بين شعبينا، والإعراب عن امتناننا لجميع الذين واكبوا مسيرتنا في هذا الكفاح الدؤوب لما أبدوه من تضامن.

- دعم كفاح حكومة كوبا من أجل رفع الحصار الذي تفرضه عليها حكومة الولايات المتحدة، وذلك بشكل انفرادي ودون أية شروط، احتراماً لقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

- دعم تقديم مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ إلى الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والسبعين، وحشد الدعم التقليدي من المجتمع الدولي لهذا المطلب.